

معدل سعر البرميل جاء أدنى بـ 72.9% عن معدله للسنة المالية الفائتة

# «الشان»: 107.2 ملايين دينار.. إيرادات الكويت النفطية المتوقعة خلال أبريل الماضي

جدول أداء اقتصادات دول الإقليم				
النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي				
الدولة	تقرير أبريل 2020		تقرير أكتوبر 2019	
	2020	2021	2020	2021
قطر	-4.3%	5.0%	2.8%	3.0%
البحرين	-3.6%	3.0%	2.1%	2.4%
الإمارات	-3.5%	3.3%	2.5%	2.7%
عُمان	-2.8%	3.0%	3.7%	4.3%
السعودية	-2.3%	2.9%	2.2%	2.2%
الكويت	-1.1%	3.4%	3.1%	2.6%
<b>متوسط النمو دول الإقليم</b>	<b>-2.8%</b>	<b>3.3%</b>	<b>2.5%</b>	<b>2.6%</b>

المصدر: صندوق النقد الدولي - أبريل 2020

البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
بنك التمويل الكويتي	21,550,375	24.1%
بنك الكويت الوطني	28,196,134	17.0%
البنك الأهلي المتحد (ت.ر.م.ب)	21,298,296	12.1%
بنك الكويت الدولي	14,578,479	8.3%
شركة تجارتي لتخزين المعونة	10,175,834	5.8%
<b>الإجمالي</b>	<b>116,889,100</b>	<b>66.4%</b>
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
قطاع البنوك	127,188,244	72.1%
قطاع الصناعة	18,923,606	10.7%
قطاع الاتصالات	9,006,316	5.1%
قطاع خدمات مالية	8,788,316	4.9%
قطاع العقار	7,225,217	4.2%

أداء الشركات والقطاعات بالبورصة

الدواول اليومية للفترة نحو 40.1 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 26.4% مقارنة للفترة ذاتها من عام 2019 البالغ نحو 31.7 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 26.2% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لعام 2019 البالغ نحو 31.8 مليون دينار كويتي.

### سيولة بورصة الكويت انخفضت إلى 747.4 مليون دينار مقارنة بسيولة مارس



الورشات شهدت نشاطاً ملحوظاً خلال الأسبوع الأخير

### صندوق النقد الدولي خفض تقديرات نمو الكويت من 3.1% في أكتوبر 2019 إلى -1.1% في أبريل 2020

ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن تصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.7% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و13 شركة من دون أي تداول. ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها. أما توزيع السيولة على السوقين خلال شهر أبريل 2020، فكانت كالتالي:

مشوية بدرجة عالية من احتمالات الخطأ، فلا أحد في الوقت الحاضر يعرف ودرجة مقبولة من اليقين مسار أداء الاقتصاد العالمي، ولا أحد يعرف مسار سوق النفط المتأثر بموقف شبه كامل للقطاعات التي تعتمد عليه، وضعف كبير للاقتصادات الأكثر إستيراداً له، والكويت، كما هو حال معظم دول النفط، لا تملك سوى افتراض الأسوء وتخطيط سياساتها لمواجهة، ولا يأس بالأمل بالأفضل حيث من المستحيل استمرار المستوى الضعيف جداً لأسعار النفط إلى أبعد من الزمن القصير، أو ربما لما يبقى من العام الجاري.

الكويت حيث خفضت تقديرات 2019 إلى نمو سالب بنحو 1.1% في أبريل 2020، ثم نموها من 3.1% في أكتوبر 2019، ترتفع إلى نمو موجب 3.4% في عام 2021، أي طالها التخفيض الأدنى، وتبقى تلك التقديرات

اسم الشركة	برم الخسيس 2019	برم الخسيس 2020	الفرق %	الفرق
بنك الكويت الوطني	21,550,375	21,550,375	0%	0%
بنك الخليج	28,196,134	28,196,134	0%	0%
بنك التجاري الكويتي	21,298,296	21,298,296	0%	0%
بنك الأهلي الكويتي	14,578,479	14,578,479	0%	0%
بنك الكويت الدولي	10,175,834	10,175,834	0%	0%
بنك برقي	0	0	0%	0%
بنك الكويت الوطني	0	0	0%	0%
مصرف الخليج	0	0	0%	0%
شركة سيولة تجارية	0	0	0%	0%
شركة الاستثمارات المالية الدولية	0	0	0%	0%
شركة الاستثمار الوطنية	0	0	0%	0%
شركة مشاريع الكويت القابضة	0	0	0%	0%
شركة التأمين الكويتية والاستثمار	0	0	0%	0%
مصرف الاستثمار	0	0	0%	0%
شركة الكويت للتأمين	0	0	0%	0%
مجموعة الخليج للتأمين	0	0	0%	0%
شركة الأهلي للتأمين	0	0	0%	0%
شركة زوية للتأمين	0	0	0%	0%
مصرف قشاشين	0	0	0%	0%
شركة طرقات الكويت	0	0	0%	0%
شركة نظرات المتحدة	0	0	0%	0%
شركة الوطنية للطباعة	0	0	0%	0%
شركة الصالحية المطرية	0	0	0%	0%
مصرف العقاري	0	0	0%	0%
مجموعة الخدمات الوطنية (ت.ك.م.ب)	0	0	0%	0%
شركة ليمتد الكويت	0	0	0%	0%
شركة الخليج للتقنيات والخدمات التكنولوجية	0	0	0%	0%
مصرف العقاري	0	0	0%	0%
شركة شيد الكويت الوطنية	0	0	0%	0%
شركة ليمتد للتجارة الإلكترونية	0	0	0%	0%
شركة الاستثمارات الوطنية	0	0	0%	0%
شركة سرجي (ت.ر.م.ب)	0	0	0%	0%
مصرف الخليج	0	0	0%	0%
شركة نقل وتجارة العقار	0	0	0%	0%
شركة دناءة الصداقات	0	0	0%	0%
مصرف الألفية	0	0	0%	0%
شركة لشارة الخسنة والتسمية الصناعية (ت.ر.م.ب)	0	0	0%	0%
شركة ليمتد الخليج (ت.ر.م.ب)	0	0	0%	0%
شركة أم القيوين للتقنيات العامة في م.ب	0	0	0%	0%
شركة كست عيس العربية	0	0	0%	0%
مصرف المعاصر	0	0	0%	0%

التغيرات المتوقعة على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع العاشر

السوق الأول (18 شركة) حظي بنحو 685.5 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 91.7% من سيولة البورصة، وضمنته حظيت نحو نصف سيولته ونحو 82.8% من كامل سيولة البورصة، بينما ما تبقى أو نحو 9.7% حظي بالنصف الآخر على سيولته. ويبلغ معدل تركيز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 6 شركات ضمنته على نحو 80.4% من سيولته.

كان أداء شهر أبريل مختلطاً مقارنة ببداية شهر مارس، حيث انخفضت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة مع أداء إيجابي للمؤشرات. فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 3.5% ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 3.5% ومؤشر السوق الرئيسي 50 بنحو 4.7%، وارتفع أيضاً مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 3.2%. وانخفضت سيولة البورصة في شهر أبريل مقارنة بسيولة شهر مارس، حيث بلغت السيولة نحو 747.4 مليون دينار كويتي منخفض من مستوى 986.8 مليون دينار كويتي لسيولة شهر مارس، وانخفض معدل قيمة التداول اليومي لشهر أبريل إلى نحو 34 مليون دينار كويتي، أي بانخفاض بنحو 27.7% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر مارس حين بلغ 47 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهر الأربعة الأول من العام الجاري (أي في 78 يوم عمل) نحو 3.126 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة

التقليدية وغير التقليدية من الإنتاج لأن تكلفته أعلى من هذا المستوى من الأسعار. توقعات النمو لدول مجلس التعاون الخليجي يمضي صندوق النقد الدولي في نظريته السلبية لأداء الاقتصادات العالم لتشمل تلك النظرة أداء اقتصادات دول مجلس التعاون، لتتحول توقعاته لها جميعاً من نمو موجب في تقرير أكتوبر 2019، إلى نمو سالب لها وإن بدرجات متفاوتة. أعلى معدلات النمو السالب المتوقعة كانت لقطر، وكان المتوقع لاقتصادها أن ينمو بنحو 2.8% في عام 2020 كما في تقرير شهر أكتوبر 2019، بينما عدلت أرقام تقرير شهر أبريل 2020 إلى نمو سالب بنحو 4.3%، ومن ثم نمو موجب لعام 2021 إلى نحو 5.0%، ثاني أعلى معدلات النمو السالب المتوقعة كانت للبحرين، التي خفض الصندوق تقديراته لشوفا من نحو 2.1% في أكتوبر 2019، إلى نمو سالب بنحو 3.6% في أبريل 2020، ترتفع مجدداً إلى نمو موجب بنحو 3.0% في عام 2021، وجاءت الإمارات ثالثة بخفض تقديرات نموها من 2.5% في أكتوبر 2019 إلى نمو سالب 3.5% في أبريل 2020، وترتفع تلك التقديرات إلى نمو موجب بنحو 3.3% في عام 2021، وثاني عمان رابعة بخفض في تقديرات النمو من 3.7% في أكتوبر 2019 إلى نمو سالب 2.8% في أبريل 2020 ثم ترتفع عن ذلك إلى نمو موجب 3.0% في عام 2021، وفي الترتيب الخامس تأتي السعودية أكبر اقتصادات الإقليم ليخفض صندوق النقد الدولي تقديراته لها من 2.2% في أكتوبر 2019 إلى نمو سالب 2.3% في أبريل 2020، ثم ترتفع إلى 2.9% في عام 2021، وأخيراً ثاني

أوضح تقرير «الشان» الاقتصادي الأسبوعي أنه بانتهاء شهر أبريل 2020 المالية الحالية 2021/2020، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أبريل نحو 16.7 دولار أمريكي، وهو أدنى بنحو 38.3 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 69.7% عن السعر الافتراضي المقرر في الموازنة الحالية والسعر الافتراضي للسنة المالية الفائتة والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل. وكانت السنة المالية الفائتة 2020/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 61.6 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أبريل 2020 أدنى بنحو 72.9% عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 69.3 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعامل الجديد للموازنة الحالية البالغ 86 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد ارتفاع الـ 10% لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أبريل بما قيمته نحو 107.2 مليون دينار كويتي، وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما -وهو افتراض قد لا يتحقق- فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجملة السنة المالية الحالية نحو 1.3 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أدنى بنحو 11.6 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 12.9 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 3.2 مليار دينار كويتي. وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2021/2020 عجزاً قيمته 19.3 مليار دينار كويتي، ولكن شهر واحد لا يصلح سوى لاستخدامه مؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة في ظل الانخفاض الكبير في معدل أسعار النفط بسبب الوباء الحالي، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية، وإنما لا ننصح إطلاقاً باعتماد رقم العجز المذكور، واستمرار أسعار النفط عند هذا المستوى المنخفض مستحيل، ذلك يعني خروج معظم النفوط